(7) التهجير.. سيناريوهات الفصل الأخير

2024/3/31

لا أحد يعلم متى تنتهي الحرب على غزة ومن سينتصر فيها، وهل ستحقق إسرائيل أهدافها المعلنة بالقضاء على المقاومة وإعادة الأسرى الإسرائيليين؟ وهل ستعيد إسرائيل احتلال قطاع غزة والبقاء فيه لسنوات كثيرة قادمة؟ أم ستنسحب من غزة، تحت ضغط دولي أو ضغط الشارع الإسرائيلي أو تحت ضغط الخسائر المتوالية التي تلحق بها نتيجة استنزاف قواتها على الجبهات المختلفة أو لأي سبب آخر؟ هناك الكثير من السيناريوهات التي يصعب التنبؤ بنجاح أي منها في الوقت الراهن. ولكن يظل السؤال الأهم هو، هل تستطيع إسرائيل تحقيق أهدافها غير المعلنة (رسمياً) بتهجير الفلسطينيين وإحلال المستوطنين مكانهم وتصفية القضية الفلسطينية؟

مما لا شك فيه أن إسرائيل ستحاول أن تحقق ذلك بكل ما تملك من جهد وقوة مستخدمة ذريعة القضاء على حماس والجهاد الإسلامي وتدمير المقاومة وبنيتها العسكرية وغير ذلك من الأمور التي ينشغل العالم بها، بينما هي تقوم بتنفيذ مخططاتها بتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة ومن الضفة الغربية تحت سمع العالم وبصره؛ العالم الذي هو إما متغاضٍ عنها في أحسن الأحوال، أو متواطئ معها في أسوئها. بل يبدو أن إسرائيل تسابق الزمن لتحقيق ذلك، فقد لا تسنح لها مثل هذه الفرصة مرة ثانية في المستقبل المنظور.

كما رأينا في المقالات الماضية، فإن محاولات إسرائيل تهجير الفلسطينيين وتوطين المستعمرين اليهود مكانهم لم تبدأ يوم السابع من أكتوبر عام 2023، وليس صحيحا أن طوفان الأقصى هي السبب في تصميم إسرائيل على تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية، فقد كانت هذه السياسات والمحاولات الإسرائيلية مستمرة منذ وعد بلفور وبداية المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. وقد انتهزت إسرائيل كل فرصة ممكنة لتحقيق هذا الهدف، فقامت خلال أوقات الحرب بارتكاب العشرات من المجازر وطرد السكان وترويعهم للفرار من بيوتهم ومدنهم وقراهم، كما حدث عام 1948 وعام 1967، وقامت في أوقات السلم بممارسات وحشية وسياسات خبيثة متعددة بهدف تفريغ أرض فلسطين من أهلها وإجبارهم على الهجرة من خلال التضييق الأمني والاقتصادي، والسيطرة على الموارد الطبيعية، ومصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات، وغيرها.

ومع قدوم اليمين المتطرف إلى الحكم، أصبح المسؤولون الإسرائيليون يتحدثون علانية عن إنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وحسم القضية الفلسطينية مرة وإلى الأبد، من خلال الاستيطان المكثف واستخدام القوة العسكرية وتهجير الفلسطينيين وترحيلهم طوعاً أو كراهية. فتسارعت عملية مصادرة الأراضي والتهويد، وتم زرع الضفة الغربية بالمستوطنات بحيث لا يعود هناك مكان فيها لدولة فلسطينية أو للفلسطينيين وهو ما قد يضطرهم للهجرة، وتزايد عنف المستوطنين بدعم من الجيش وبتحريض من الحكومة. لقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على وأد أية فرصة لإقامة دولة

فلسطينية لأن ذلك يتعارض مع الهدف الذي قام عليه المشروع الصهيوني، وهو تفريغ الأرض وتوطين المستعمرين اليهود مكانهم.

وعندما تمت عملية طوفان الأقصى يوم 7 أكتوبر، وجدت إسرائيل الفرصة سانحة لاستكمال تحقيق المشروع الصهيوني بالاستيلاء على كامل فلسطين وطرد سكانها العرب، من قطاع غزة أولا ثم الانتقال إلى الضفة الغربية. وقد ظهرت نية إسرائيل تهجير سكان القطاع إلى خارجه منذ الأسابيع الأولى للحرب على غزة، وأعلن مسؤولوها وقادتها العسكريين أنهم يحمّلون جميع أهل غزة مسؤولية ما حدث، وهددوا بمحو قطاع غزة عن وجه الأرض. ثم بدأوا عملية ممنهجة لتحقيق ذلك من خلال مطالبة السكان بإخلاء بيوتهم ومناطق سكنهم في الشمال ثم الجنوب، وتم حشرهم في منطقة رفح، وهم يهددون الآن باجتياح رفح. وخلال ذلك قام الجيش الإسرائيلي بتدمير البنية التحتية والقضاء على كل مظاهر الحياة ومستلزماتها في القطاع بحيث يصبح غير قابل للحياة، وارتكبوا مئات المجازر، وتعمّدوا إيقاع أعداد كبيرة من القتلى والجرحى بهدف ترويع أهل القطاع ودفعهم إلى الهجرة، كما فعلوا عامي 1948 و1967. ثم أوقفوا عنهم الماء والغذاء والوقود والكهرباء، واستخدموا سياسة التجويع كسلاح للانتقام من السكان ودفعهم لمغادرة القطاع، وتصاعدت دعوات المتطرفين اليهود لإعادة احتلال غزة وطرد أهلها إلى البلدان العربية والأجنبية وإعادة المستوطنين للقطاع، بل إن بعض المتطرفين بدأوا منذ الآن بالإعلان واستقبال طلبات للاستيطان في غزة. لقد أعلنت إسرائيل في أكثر من مناسبة وعلى لسان أكثر من مسؤول فيها أنها سوف تعمل على فرض سيطرة إسرائيلية دائمة في قطاع غزة، وترحيل طوعي لسكان القطاع، ولم تعد تُخفي نواياها ورغبتها بالتهجير القسري للسكان المدنيين تحت شعار تشجيع الهجرة الطوعية، تارة إلى سيناء، وتارة إلى قبرص، وتارة إلى الدول العربية والأوروبية الأخرى.

فهل تنجح هذه المحاولات في تصفية القضية الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين من الضفة والقطاع؟

ربما كانت هناك خشية كبيرة من احتمال ذلك في بدايات الحرب على غزة في أعقاب عملية طوفان الأقصى عندما كانت إسرائيل تحظى بدعم غير مشروط، خصوصا في الغرب، لما كان يُطلق عليه "حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها"، ولكن إسرائيل فقدت الكثير من هذا الدعم الدولي بعد أن تبيّن للعالم حقيقة النوايا العدوانية الإسرائيلية، وبالذات بعد صدور قرار محكمة العدل العليا بوجود شبهة إبادة جماعية تقوم بها إسرائيل، وما صاحب ذلك من تحول في الرأي العام العالمي الذي انعكس في المظاهرات المنددة بالعدوان على غزة والمطالبة بوقف إطلاق النار، والإدانة الدولية الواسعة للمجازر الإسرائيلية، ورفض التهجير القسري، ما يجعل من المشكوك فيه أن تنجح إسرائيل في تنفيذ مخططاتها. لقد كان لصمود الناس وثباتهم وتضحياتهم في غزة والضفة وتمسكهم بأرضهم دور كبير في تعاطف العالم معهم وإحباط المحاولات الإسرائيلية، وكذلك موقف بعض الدول العربية، وخصوصا المجاورة لفلسطين، بعدم السماح بعملية بتطهير عرقي آخر بعدما جرى عامي 1948 و1967، لإن ذلك من شأنه أن يزعزع استقرار الأنظمة في تلك الدول.

كانت المخططات الإسرائيلية لتهجير السكان الفلسطينيين وتصفية القضية الفلسطينية تجري منذ عقود، وقبل عملية طوفان الأقصى بزمن طويل. ولكن عملية طوفان الأقصى جاءت لتُفشل تلك المخططات، فقد أعادت طرح القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، وأظهرت للعالم مدى صلابة وتمسك الإنسان الفلسطيني بأرضه ودفاعه عنها، وأقنعت العالم أنه لا يمكن القفز عن القضية الفلسطينية من خلال التطبيع مع بعض الدول في العالم العربي والإسلامي، وأن مفتاح الحرب والسلم العالميين يمران من بوابة حل القضية الفلسطينية ومنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة وفي مقدمتها بناء دولتهم المستقلة.

لم ينته الفصل الأخير للتهجير بعد، وسيظل خطر التهجير محدقاً، فإسرائيل لا تبدو راغبة في السلام مع الفلسطينيين، ولا يبدو أن هناك حل سياسي في الأفق، خصوصا في ظل وجود اليمين الإسرائيلي المتطرف الذي لا يؤمن بإمكانية وجود شعبين (عربي ويهودي) بين النهر والبحر، ويعتقد أنه لا بد من تفريغ فلسطين وترحيل سكانها العرب إلى الدول المجاورة لاستيعاب الملايين من المهاجرين اليهود. وهذا يتطلب المزيد من الجهد لإحباط تلك المحاولات الإسرائيلية من خلال زيادة الوعي الشعبي بالمخططات الإسرائيلية وتداعياتها، وإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني، والإسراع في عمليه إعادة الإعمار وترميم البنية التحتية المادية والاجتماعية، والعمل على تثبيت السكان الفلسطينيين فوق أرضهم من خلال خلق فرص عمل لهم داخل الاقتصاد الفلسطيني وتخفيف اعتمادهم وتبعيتهم للاقتصاد الإسرائيلي، والتنسيق مع الدول العربية للحصول على الدعم السياسي والمالي اللازم لإعادة الإعمار ومواجهة المخططات الإسرائيلية، وحشد الرأي العام الإقليمي والدولي لنصرة القضية الفلسطينية، ومتابعة فضح الجرائم وعمليات الإبادة والممارسات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين في المحافل الدولية وخصوصا في الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية ومحكمة الجنايات ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها.